



الهيئات الحكومية لصناعة القرار بالمغرب:

دراسة في الحدود السياسية والواقعية

الطالب الباحث محمد الزهني

جامعة محمد الأول بوجدة

المغرب

إن الدور التنفيذي لهيئات صناعة القرار في المغرب لا يظهر فقط من خلال النصوص القانونية المنظمة لها، وإنما يظهر من خلال الممارسة الواقعية والفعالية. لقد حمل دستور 2011 الكثير من المستجدات على مستوى سلطات واختصاصات السلطة التنفيذية، لكن الدستور يرجع كفة المؤسسة الملكية لما لها من دور أساسي في تصور السياسات العامة وإعدادها واتخاذ القرار بشأنها حيث يعرف المغرب استمرار هيمنة المؤسسة الملكية على اتخاذ القرار، وهي الهيمنة التي تعززها عدد من القيود الواقعية التي تعرفها مؤسسة الحكومة.

فبالرغم من أن الدستور الجديد عزز اختصاصات الحكومة إلا أن الممارسة تشهد جملة من الإكراهات على مستوى صناعة القرار، يمكن التأكيد على: حدود متعلقة بتركيبية الحكومة ويتعلق الأمر بحدود لها طبيعة سياسية وحجم الحكومة والمرافق الوزارية وحدود واقعية تتعلق أساسا بالتنافس بين الوزراء.

الفرع الأول: حدود ذات طبيعة سياسية

تمثل الحدود ذات الطبيعة السياسية في التنافس بين الوزراء السياسيين المنتمين إلى الأحزاب والوزراء التكنوقراط، حيث يتخذ هذا التنافس أبعادا عدة تحضر فيها اختلاف مصادر المشروعية بين الطرفين، حيث التكنوقراط يعتمدون على المشروعية المبنية على الثقة الملكية، والوزراء الحزبيون الذين يعتمدون على المشروعية الانتخابية والحزبية.

الفقرة الأولى: الصراع بين السياسي والتكنوقراطي

تعتبر ظاهرة التكنوقراط ظاهرة بنوية في النظام السياسي المغربي، إذ أن الحكومات المشكلة منذ بداية الستينات من القرن الماضي، لم تخل من حضور هذه الفئة بل والهيمنة على بعض التشكيلات الحكومية، فالإحصائيات التي تقدمها العديد من الدراسات تبقى دالة في هذا الإطار. حيث تتراوح نسبة التكنوقراط في الحكومات المشكلة قبل دستور 2011 بين 15 في المئة و 100 في المئة¹.



وبعد اعتماد دستور 2011، ومع التعديلات التي حملها على مستوى تشكيل الحكومة، حيث ينص الفصل 47 على: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.

للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضواً أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.

ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة.

ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم، الفردية أو الجماعية.

يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها.

تواصل الحكومة المنتهية مهامها، تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة."

كانت الآمال تتجه نحو الإقرار بالحكومة الحزبية في النظام السياسي المغربي على غرار الانظمة التي تحترم العلاقة بين النتائج الانتخابية وتشكيل المؤسسة الحكومية غير أن الممارسة السياسية في هذا الإطار، أبرزت استمرار نمط الحكومات المغربية، التي تجمع بين الوزراء الحزبيين والوزراء غير المنتمون، حيث عرفت التشكيلات الحكومية منذ سنة 2012 استمرار تمثيلية الوزراء التكنوقراط، حيث بلغت نسبتهم في الحكومة الأولى 16,13% وفي الثانية حوالي 20,50% وفي الحكومة الثانية لسعد الدين العثماني حوالي 30%. وهي نسب مرتفعة تعبر عن التباعد بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة، كما تعبر عن التناقض مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة التي جاء بها دستور 2011.

وعرفت التشكيلات الحكومية كذلك ظاهرة منح البطاقة الحزبية لوزراء مستقلين، التي لا تعبر فقط عن ضعف الأحزاب السياسية والاستخفاف بالانتماء الحزبي، وإنما يعبر عن وجود أطراف خارجية وضاعطة مؤثرة في تشكيل الحكومة².

إن تواجد شرعيتين في الحكومة؛ شرعية انتخابية وشرعية تكنوقراطية، مستمدة من الثقة الملكية بالأساس، تخلق داخل التشكيلات الحكومية نوع من الصراع؛ بين التوجه الحزبي الذي تحضر فيها الخلفية السياسية بشكل كبير، وأحيانا الهاجس الانتخابي، باعتبار الوزراء مسؤولين أمام الرأي العام، والتوجه التكنوقراطي الذي يحضر فيه الحس التدبيري والبراغماتي، والذي لا يخضع للمساءلة والمحاسبة أمام الرأي العام، لكون الوزراء التكنوقراط يعتمدون أساساً على الثقة الملكية والقرب من دوائر القرار.



وهو ما يخلق داخل التشكيلات الحكومية قطبين كبيرين قطب حزبي وقطب تكنوقراطي تتحول العلاقة بينهما إلى حرب باردة. ولعل الصراع حول الاشراف على صندوق التنمية القروية بين رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ووزير الفلاحة عبد العزيز أخنوش من أبرز الامثلة الدالة التي عرفتتها الحكومة الأولى في ظل دستور 2011.

الفقرة الثانية: التنافس الحزبي داخل الحكومة

إن حضور خاصية النظام البرلماني غير الاغليبي في التشكيلة الحكومية المغربية، حيث لا يمكن لحزب واحد أو حزبين تشكيل الحكومة، بسبب عدم حصول أي حزب على أغلبية تؤهله لذلك، وبفضل نظام الاقتراع القائم على الاقتراع النسبي، جعل الحكومة المغربية تعرف مشاركة أزيد من 4 أحزاب سياسية، لأن الحكومة التي تستند على ثقة البرلمان تحتاج إلى أغلبية حكومية داخل مجلس النواب، حيث ينص الفصل 88 من الدستور على ما يلي: "بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب.

تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح برنامج الحكومة".

فالثقة الملكية غير كافية لتنصيب الحكومة، حيث الأخيرة تحتاج إلى تنصيب برلماني³.

وما دام الأمر كذلك، فإن التشكيلة الحكومية في المغرب، في ظل دستور 2011، تعرف مشاركة عدة أحزاب سياسية متباعدة ايدولوجيا ومتناقضة في توجهاتها السياسية، حيث عرفت حكومة عبد الإله بنكيران الأولى مشاركة: حزب العدالة والتنمية، وحزب الاستقلال، والحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية.

وعرفت التشكيلة الحكومية الثانية لعبد الإله بن كيران مشاركة أربعة أحزاب: العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية. كما عرفت حكومة سعد الدين العثماني مشاركة 6 أحزاب، هي العدالة والتنمية، والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية، وهو عدد كبير أدى إلى اللجوء إلى مناصب كتاب الدولة لترضية المصالح الحزبية والعائلية.



إن تواجد عدد كبير من الوزراء في حكومة واحدة، إذا كان يؤدي في الأنظمة الغربية إلى عدم الاستقرار الوزاري وسقوط الحكومة⁴، فإن في المغرب يؤدي إلى تزايد التنافس الحزبي داخل الحكومة، بشكل يحد من تجانسها وتضامنها، ويعرقل العمل الحكومي، فتواجد التوجه الإسلامي، والتوجه اليميني المحافظ، والتوجه الليبرالي المنفتح والتوجه اليساري الشيوعي، إضافة إلى التوجه التكنوقراطي، يصعب من خلق التفاهم داخل الحكومة واستمراره، كما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى برنامج حكومي واقعي معبر عن البرامج الحزبية، وعن تطلعات الناخبين، لذلك، تكون البرامج الحكومية فضفاضة وتفتقد للدقة وتتوارى خلف الخطب الملكية⁵.

ويظهر التنافس الحزبي داخل الحكومة أكثر عندما يتحول الخطاب الحكومي، من خطاب رسمي أغلي، إلى خطاب غير رسمي حزبي، ويرتدي رداء المعارضة، وكأن الأحزاب السياسية المكونة للحكومة توجد خارجها، إذ ذلك يعد من نتائج التنافس الحزبي الذي يتحول إلى نوع من التنافس الانتخابي الدائم، وهو ما يؤدي إلى عرقلة الكثير من الملفات والبرامج الحكومية⁶.

إن التنافس الحزبي داخل الحكومة قد يتحول أحيانا إلى عرقلة مشاريع حكومية، وعرقلة تنفيذ السياسات، وصراع على المصالح والاختصاصات، وهذا ما أكد عليه الملك في بعض خطبه، كما أشار إليه المجلس الأعلى للحسابات في بعض تقاريره.

إن التضامن الحكومي وخدمة المصلحة العامة تعد من المؤشرات الدالة على نضج الأحزاب السياسية ونضج الممارسة السياسية.

الفقرة الثالثة: طبيعة التركيبة الحكومية

تولي العديد من الأنظمة الديمقراطية الغربية أهمية كبرى لعدد الوزراء في التشكيلة الحكومية الواحدة، ذلك أن فعالية العمل الحكومي، وتوحيد جهود الوزراء وسهولة التنسيق بينهم تقتضي التوفر على حكومة مكونة من اقطاب قليلة ومنسجمة، وإذا كانت الثنائية الحزبية في بعض الدول كبريطانيا تساعد على تحقيق هذا المبتغى بسهولة، حيث حزب واحد يكون الحكومة، فإن الأنظمة الأخرى تعرف عقلة الهيكلة الحكومية، ولعل تراكم تحاليف التحالفات الحكومية يساعد على الوصول إلى هذا النموذج القائم على اقطاب المرافق الوزارية.

ففي "فرنسا يوجد 19 مرفقا وزاريا، و 17 كتابا للدولة، وفي ألمانيا 16 مرفقا وزاريا و 24 كتابا للدولة، وفي إيطاليا 20 مرفقا وزاريا و 22 كتابا للدولة، بينما لا يتعدى عدد المرافق الوزارية في الولايات المتحدة الأمريكية 12 وهي المالية والدفاع والعدل والمواصلات والداخلية والفلاحة والتجارة والشغل والصحة والتعليم والسكنى والتعمير والنقل"⁷.

أما في المغرب فإن التشكيلات الحكومية المشكلة منذ الاستقلال إلى الآن يتراوح عدد أعضائها بين 28 عضو والذي عرفته حكومة عبد الله إبراهيم 1959-1960 وبين 41 عضوا الذي عرفته حكومة عبد الرحمن اليوسفي 1998-2002.



فالحكومة القليلة العدد أصبحت من مؤشرات عقلنة العمل الحكومي وعقلنة السلطة التنفيذية، بينما الحكومة الضخمة المكونة من مرافق وزارية عدة، وتشتتها وتقسيم وتوزيع مرفق وزاري واحد على عدة وزراء، يعتبر من العوامل التي تحد من فعالية العمل الحكومي.

وبالرغم من التغيير الدستوري الذي عرفه المغرب فإن الحكومات المشكلة منذ 2011 ظلت وفيه لتلك الخاصة التي عرفت الحكومات المغربية منذ الاستقلال المتمثلة في العدد الكبير من المرفق الوزارية وتشتتها. إذ يلاحظ تكليف أكثر من عضو في الحكومة بتسيير مرفق وزاري واحد، حيث يوزع المرفق الوزاري على وزير ووزير منتدب وكاتب دولة.

ففي التشكيلة الحكومية الثانية لعبد الإله بنكيران على سبيل المثال عرف مرفق التعليم مشاركة أربعة وزراء؛ في التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني. وفي حكومة سعد الدين العثماني عرفت حضور ثلاثة وزراء في أكثر من مرفق وزاري واحد.

ويعرف قطاع حقوق الانسان كذلك، تشتتا واضح حيث تجد وزير الدولة المكلف لحقوق الانسان، إضافة إلى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان، والمجلس الوطني لحقوق الانسان.

إن مثل هذا التشتت وتعدد الوزراء المكلفين بمرفق وزاري واحد، يؤدي دون شك إلى صعوبة التنسيق وظهور نوع من الصراع الحكومي الداخلي، كما يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات، وتداخل الاختصاصات في عدد من الاحيان، والتنصل من المسؤولية السياسية مما يؤثر سلبا على العمل الحكومي.

الفرع الثاني: التنافس الوزاري

يتجلى التنافس الوزاري في التفوق الواقعي لبعض الوزارات نظرا للأدوار المنوطة بها، لاسيما وزارة الداخلية ووزارة المالية، ثم التنافس الشخصي بين بعض الوزراء، خاصة بين المعمرين والوزراء الجدد.

الفقرة الأولى: التفوق الواقعي لبعض الوزارات

إن المهام التي يمارسها الوزير تتأثر بعوامل عدة، يمكن أن تؤثر سلبا في اختصاصاته، وإذا كانت بعض العوامل لها طبيعة خارجية، وتأتي من خارج الجسم الحكومي، فإن بعضها الآخر قد يكون مصدره التشكيلة الحكومية. فإذا كان التدرج القانوني بين الوزراء واضح، وينظم بإجراءات قانونية وتنظيمية حيث يأتي في المرتبة الأولى رئيس الحكومة، ثم وزير الدولة، ثم الوزراء، ثم الوزراء المنتدبون، فكتاب الدولة، فإن الممارسة أثبتت وجود تدرج واقعي وتفوق واقعي لبعض الوزارات، يصنف ضمن العوامل التي تحد من العمل الحكومي ونجاعته.



إن التفوق الواقعي الأول يتمثل في تفوق وزارة المالية، فلكون وزير المالية يتولى "إعداد السياسة المالية والنقدية وسياسة القرض والمالية والخارجية للدولة وبتتبع تنفيذها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، ولهذا الغرض يعهد إليه على الخصوص، بما يلي:

- تحضير مشاريع قوانين المالية والسهر على تنفيذها؛

- إعداد السياسة الجبائية والجمركية وتنفيذها؛

- القيام بتحصيل الموارد العامة وأداء النفقات العامة وكذا تسيير الخزينة العامة⁸.

وللقيام بهذه المهام، فإن وزير المالية أسندت إليه مهام التأشير على مشاريع النصوص التي يمكن أن يترتب عنها أثر مالي مباشر أو غير مباشر⁹.

كما أن صلاحياته تمتد لتمس مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعله يتوفر على عدة وسائل قانونية وتقنية ومؤسسية تتيح له ممارسة نشاطه والقيام بدور التنسيق بين الوزارات¹⁰.

إن الآليات المسخرة لوزير المالية والأدوار التي يلعبها تجعل منه أكبر سلطة تنظيمية بعد الوزير الأول¹¹، حيث جل الصلاحيات التي تخول لرئيس الحكومة بواسطة قوانين المالية يفوضها إلى وزير المالية.

كما أن صلاحيات وزير المالية تجعل منه ثان سلطة تنسيقية داخل الحكومة، حيث يلعب دورا هاما ما بين - وزاري يأخذ طابعا أفقيا متميزا باعتبار المرافق الوزارية الأخرى تعرض كل ما له طابع مالي على وزارة المالية، وهو ما يتيح لوزير المالية ممارسة تأثيره الكبير في هذا المجال باعتبار الحارس الأمين على التوازنات المالية للدولة، تصل سلطته إلى حد ممارسة حق الفيتو تجاه كل الوزارات¹².

إن وزارة المالية تتولى إعداد مشروع قانون المالية وتعود إليها الكلمة الأخيرة في التحديد النهائي لميزانية كل قطاع وزاري، لذلك، فإن الإدارة المركزية لوزارة المالية تتألف من 14 مؤسسة على رأسها الكتابة العامة، ثم المفتشة العامة للمالية وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والخزينة العامة للمملكة. ومديرية الضرائب ومديرية الميزانية ومديرية المؤسسات العامة والمساهمة ومديرية الخزينة والمالية الخارجية ومديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، ومديرية الدراسات والتقديرات المالية ومديرية أملاك الدولة، ومراقبة الالتزام بنفقات الدولة، ومديرية الشؤون الإدارية والعامة، والوكالة القضائية للمملكة¹³.

إن أغلب البرامج والمشاريع التي يمكن أن يقدمها عضو من أعضاء الحكومة لها آثار مالية، لذلك يتطلب تبنيها موافقة وزارة المالية، ودون هذه الموافقة لا يمكن لأي مشروع أن يتحول إلى مرحلة التنفيذ، تبعا لذلك، فإن وزارة المالية تتمتع بقوة مالية مؤثرة تجعلها متفوقة على الوزارات الأخرى¹⁴.



ويتعلق التفوق الواقعي الثاني بوزارة الداخلية فبحكم اختصاصاتها التي تهم العديد من المجالات الحيوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، بما فيها تنمية المجال القروي والمحلية والمركزية والأمنية، حيث تتولى المحافظة على النظام العمومي، وتزويد مختلف الإدارات بالمعلومات، ومراقبة الجهات الترابية، وبحكم انتشارها الواسع على الصعيد الوطني بمصالحها الخارجية التي تغطي جميع التراب الوطني، فإن وزارة الداخلية توجد في ملتقى الطرق لكل أنشطة الوزارات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى توجد في احتكاك دائم ومباشر مع السكان، لدرجة أن أحد الباحثين ذهب إلى أنه ليس هنالك قطاع من قطاعات الشؤون الداخلية لا تتدخل فيه على الأقل على سبيل استشاري¹⁵.

لذلك نجد وزارة الداخلية حاضرة في مختلف اللجان بين وزارية والاجتماعات الوزارية، نظرا لطبيعة المهام الموكولة إليها¹⁶.

وبالرغم من التحولات السياسية والتغيرات الدستورية، فإن صلاحيات وزارة الداخلية لم تنقل بل ازدادت اتساعا، لا سيما مع تطوير بنيتها الإدارية ومواردها البشرية التي تعتبر مهمة.

إن الانتشار الاقليمي لوزارة الداخلية، وتعدد مهامها وارتباط بعض المهام بالوظيفة الأمنية والمعلوماتية وتعدد مواردها البشرية وخبرتها، يجعل من وزير الداخلية شخصية محورية في التشكيلة الحكومية، مما يجعله في موقع المتفوق مقارنة بباقي الوزراء.

الفقرة الثانية: التفوق الشخصي لبعض الوزراء

إن صفات القيادة والكاريزما، دون شك تلعب دورا أساسيا في تميز المسؤولين السياسيين، كما أن الخبرة التديرية والتواصلية تتيح للمسؤولين إبراز إمكانياتهم في مجال التسيير. وإذا كانت هذه الملاحظة عامة، فإن الوزراء ومكانتهم في التشكيلة الحكومية تتأثر بجملة من العوامل بالنسبة للمغرب، من بينها:

- **القرب من الملك:** سواء كان عامل القرب مصاهرة، أو زمالة الدراسة، أو القرب من مستشاريه أو محيطه السياسي، والتي تعد محددة

ليست فقط في التفوق والحضوة بين الوزراء، وإنما كذلك في التنصيب¹⁷.

- مدة البقاء في المنصب الوزاري:

إن طول البقاء في المنصب الوزاري دليل على الثقة الملكية، من جهة، ومن جهة أخرى، يسمح البقاء في المنصب الوزاري بمراكمة خبرة ودراية بالقطاع المشرف عليه بصفة خاصة، والعمل الحكومي بصفة عامة، كما يسمح ببناء علاقات سياسية واقتصادية التي تعد مهمة لاسيما في بعض المرافق الوزارية.



وقد عرف المغرب في ظل الحكومات الأخيرة استمرار عدد من الوزراء في مناصبهم، كأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي ظل في هذا المنصب لأزيد من 17 سنة ؛ أي وزير منذ 2002. وقبل ذلك، عرفت التشكيلة الحكومية شخصيات عمرت طويلا في المنصب الوزاري، كإدريس البصري في منصب وزير الداخلية لأزيد من 20 سنة من 1979 إلى 1999، وعبد اللطيف الفيلالي في منصب وزير الخارجية والوزير الأول لمدة تزيد عن 12 سنة من 1985 إلى 1999.

– الخبرة والدراية والابتكار في العمل:

تعد من العوامل المساهمة في تفوق بعض الوزراء، وتسجيلهم تميز على المستوى الحكومي، فعلى سبيل المثال أحمد رمزي خبرته في مجال الطب جعلته يتدرج من طبيب رسمي إقليمي، إلى وزير الصحة العمومية، من 25 أبريل 1974 إلى غاية 14 مارس 1975، ثم سفيراً للمغرب في العراق، ثم وزير للأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة أحمد عصمان في سنة 1977، وحكومة عبد اللطيف بوعبيد سنة 1975¹⁸. بيوغرافيا الوزراء

وكذلك حسب أبو ايوب الذي تولى منصب وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة في حكومة كريم العمراني 1992 ثم عين وزيرا للفلاحة والاستثمار الفلاحي في 1997¹⁹. وكذلك الأمر بالنسبة لعبد السلام أحيزون الذي تولى وزارة البريد في حكومة عبد الكريم العمراني في 1992 و1993، وحكومة عبد اللطيف الفيلالي في 1994، ثم تولى منصب مدير عام للمكتب الوطني للبريد والمواصلات، ليعلن في فاتح أبريل 1996 عضوا في مجموعة التفكير، تولى مرة أخرى وزارة المواصلات في سنة 1997²⁰.

بالرغم من أن التدرج الواقعي بين الوزراء لا يستند إلى أي أساس قانوني، فإن الممارسة السياسية وطرق اختيار الوزراء تسمح لبعض الشخصيات من التميز والظهور في موقع التفوق مقارنة بالشخصيات الوزارية الأخرى، رغم أن الحكومة محكومة بمبدأ التضامن الحكومي، ووجود مثل هذا التفوق يعتبر من العوامل التي قد تؤدي إلى عدم الانسجام الحكومي وإلى ظهور أقطاب وزارية وشلل داخل الحكومة الواحدة، تتحول إلى تنافس حاد ينعكس سلبا على العمل الحكومي، لذلك فرئيس الحكومة الجيد هو القادر على تذويب مثل هذه الصعوبات والحد من الاستقطاب داخل الحكومة الذي يمكن أن يخلقه مثل هذا التفوق، والحد من آثاره السلبية.

وجدير بالإشارة إلى أن هذه الظاهرة، لا تهم فقط الدول النامية كالمغرب، بل تعرفها كذلك دول متقدمة؛ ففي فرنسا، فإن الانحدار من مؤسسات الدولة الكبرى كمجلس الدولة، أو المجلس الدستوري، أو المفتشية العامة للمالية، أو الانحدار من المدارس العليا المتميزة، أو المدرسة الوطنية للإدارة، ومدرسة الطرق والقناطر، أو البوليتكنيك تعتبر من العوامل المساهمة في تفوق بعض الشخصيات الحكومية، إضافة إلى عامل القرب من رئيس الجمهورية أو القرب من الوزير الأول²¹.



خاتمة:

بالرغم من المستجدات التي جاء بها دستور 2011 على مستوى هيئات صناعة القرارات وتوزيع السلطات، حيث وسع من المسائل التي تعرض على جدول أعمال الحكومة وأصبح بإمكان رئيس الحكومة ترأس المجلس الوزاري بتفويض من الملك وعلى أساس جدول أعمال محدد، كما أصبحت الخلفية الحزبية حاضرة بشكل كبير سواء تعلق الأمر برئيس الحكومة أو تعلق الأمر بالوزراء المنتخبين سياسيا. بالإضافة إلى تعزيز موقع رئيس الحكومة إذ أصبح يمارس العديد من الصلاحيات التنفيذية، لاسيما إعداد السياسات العمومية والاشرف على تنفيذها، والمسؤولية عنها أمام البرلمان، إلا أن دستور 2011 ينص على احتفاظ الملك بالعديد من السلطات بل وتعزيز سلطاته، مثل تعزيز سلطته التأسيسية الفرعية في تعديل الدستور، واحتفاظ الملك بسلطته في المجالات المحفوظة والتي تشكل مجالات أساسية في المشهد العام للسياسات العمومية، فالسياسة الخارجية والمجال الديني والمجال الأمني تبقى مجالات لا تعرف تدخل رئيس الحكومة في تصور وإعداد القرارات المتعلقة بها، باستثناء المساهمة في التنفيذ وتنفيذ التوجيهات الملكية. وهو ما يعني تقليص المجالات التي يتدخل فيها رئيس الحكومة.

بالإضافة إلى هذه الإكراهات القانونية فإن العمل التنفيذي في المغرب يعرف إكراهات واقعية تكرس استمرار الملك في الهيمنة على صناعة القرارات، ذلك أن المكانة الرمزية للملك باعتباره أمير المؤمنين وحائز على بيعة الرضوان تغطي على مكانة باقي الفاعلين. كما أن الخطب الملكية الكثيرة التي يوجهها الملك في مختلف المناسبات سواء عند تعيين الحكومة أو في مناسبات مختلفة تعد المؤطر الرئيسي لسياسات الحكومة. وما يزيد من هيمنة الملك على صناعة القرارات استمرار ضعف الحكومة سواء تعلق الأمر بتركيباتها حيث تعرف مكونات غير منسجمة أيديولوجيا ومرجعية، حيث المرجعية الحزبية والمرجعية التكنوقراطية، أو تعلق الأمر بالتنافس بين الوزارات والوزراء حيث التنافس يتحول أحيانا إلى صراع لاسيما عندما يكون حجم الحكومة ضخما متكون من مرافق وزارية عديدة باختصاصات متضاربة بعيدة عن تحقيق التكامل.

الهوامش:

¹ - راجع في هذا الإطار :

- محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب، تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من 1956 - 2000، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الثانية، 2019.
- أمينة المسعودي، عمل أعضاء الحكومة في المغرب الصلاحيات - الحدود - المسؤوليات 1955 - 2016، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.
- ² - محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب، تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من 1956 - 2000، مرجع سابق، ص 123.
- ³ - مؤلف جماعي، التنصيب البرلماني، لحكومة بنكيران، إشكاليات ومواقف، مطبعة طوب بريس، الطبعة الأولى، 2014.
- ⁴ - محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2016.



- 5 - محمد الرضواني، الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011، في كتاب جماعي دستور 2011 النص والبيئة السياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص ص. 113-128.
- 6 - محمد الرضواني: الانتقال الحكومي بالمغرب: التباس الممارسة، مؤلف جماعي الدولة وحراك الريف، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2018، ص ص. 119-130.
- 7 - راجع: - أمينة المسعودي، هوامش التغيير السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص. 91.
- 8 - مرسوم رقم 539-78-2 بتاريخ 21 من ذي الحجة 1398 (22 نوفمبر 1978) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية عدد 3450 بتاريخ 13 دجنبر 1978، ص 3118.
- 9 - أشركي محمد، الوزير الأول مركزه ووظيفته في النظام المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، الدار البيضاء، 1985، ص. 250.
- 10 - أمينة المسعودي، عمل أعضاء الحكومة في المغرب الصلاحيات -الحدود- المسؤوليات 1955-2016، ص ص 238
- 11 - أشركي محمد، الوزير الأول مركزه ووظيفته في النظام المغربي، ص. 251.
- 12 - أشركي محمد، الوزير الأول مركزه ووظيفته في النظام المغربي، ص 251.
- 13 - الفصل الثاني من مرسوم رقم 539-78-2 بتاريخ 21 من ذي الحجة 1398 (22 نوفمبر 1978) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية في الجريدة الرسمية عدد 3450 بتاريخ 13 دجنبر 1978، ص 3118.
- 14 - أشركي محمد، الوزير الأول مركزه ووظيفته في النظام المغربي، مرجع سابق، ص. 253.
- 15 -A.EDDAHBI, Les gouvernements au Maroc , R.M.D.E.D.N°1, 1982, pp 179-203.
- باعتقاد على محمد أشركي، الوزير الأول، مرجع سابق، ص 254.
- 16 - أمينة المسعودي، هوامش التغيير السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص. 93.
- 17 - محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق.
- 18 - محمد الرضواني، بيوغرافيا الوزراء المغاربة من 1956 إلى 2000، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007.
- 19 - نفس المرجع.
- 20 - محمد الرضواني، بيوغرافيا الوزراء المغاربة من 1956 إلى 2000، مرجع سابق.
- 21 - أمينة المسعودي، عمل أعضاء الحكومة في المغرب الصلاحيات -الحدود- المسؤوليات 1955-2016، ص 244.